

«مؤسسة البترول»: لم نستلم تقرير لجنة دراسة محاور الاستجواب المقدم لوزير النفط

لم تستلم هذا التقرير مطلقا. وأشارت الى أن القطاع النفطي يلتزم متى ما استلم التقرير بأن يكون الرد فقط للجنة المشكلة من رجال القضاء بتوجيه من مجلس الوزراء الموقر مدعوما بالقوانين والأدلة التي تثبت بأن القطاع يعمل وفق أسس إدارية ومحاسبية عالية الدقة في إدارة القطاع وتنفيذ جميع المشاريع الهامة فيه لافتة إلى أن القطاع ممثلا بجميع عامليه يضمن الثقة العالية التي أوكلت له في هذا الشأن.

تضليل للمجتمع والرأي العام والقيادة السياسية على النحو الوارد فيما نشر“. وشددت على أنها وبالإشارة إلى ما تم تداوله مؤخرا من تقرير منسوب للجنة دراسة محاور الاستجواب المقدم لوزير النفط ووزير الكهرباء والماء في مايو 2018 وما تم ذكره من أن اللجنة رصدت في تقريرها العديد من الحقائق والأدلة حول حقيقة أو ضاع المشاريع النفطية والتجاوزات الإدارية في القطاع النفطي التي تم التطرق إليها بمحاور استجواب وزير النفط فإنها

أكدت مؤسسة البترول الكويتية أنها لم تستلم بشكل رسمي تقرير لجنة دراسة محاور الاستجواب المقدم لوزير النفط ووزير الكهرباء والماء بخيت الرشيدى في شهر مايو 2018. وأوضحت المؤسسة في بيان وكالة الأنباء الكويتية (كونا) مساء أول امس الإثنين أنها تعمل تحت العديد من الأجهزة الرقابية ومنها رقابة ديوان المحاسبة مبيئة “أن (المحاسبة) لم يشر في تقاريره طوال هذه السنين إلى أي تجاوزات مالية وإدارية أو

بهدف بناء القدرات وتبادل الخبرات بين البنوك المركزية

«المركزي» ومجلس النقدي الخليجي يعقدان ورشة عمل عن إدارة السيولة



جانب من ورشة العمل

إلى ارتفاع أسعار الفائدة وإضعاف التعافي الاقتصادي المستمر الامر الذي يستدعي من البنوك المركزية ضمان

وجود مستويات مناسبة من السيولة في النظام المصرفي. وتقام الورشة التي تستمر ليومين بالتعاون مع البنك المركزي

عقد المجلس النقدي الخليجي وبنك الكويت المركزي امس الثلاثاء ورشة عمل اقليمية حول توقعات وتحليل وادارة السيولة بهدف بناء القدرات وتبادل الخبرات بين البنوك المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي في ظل المتغيرات الاقتصادية ومتفرضه من تحديات.

وتطرق المتحدثون في الورشة التي افتتحها محافظ بنك الكويت المركزي ورئيس مجلس ادارة المجلس المجلس النقدي الخليجي الدكتور محمد الهاشل إلى الازار الناجمة عن الزيادة المفرطة في عرض السيولة داخل النظام المصرفي مما ساهم باتساع الفارق بين أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية وأسعار

الفائدة المحلية في دول الخليج. وناقش المجتمعون ايضا الازار الناجمة عن عدم توفر السيولة الكافية داخل النظام المصرفي والذي قد يؤدي

وزير المالية يبحث مع وزير خارجية الدومينيكان التعاون المشترك



نايف الحجرف وميغيل فارغاس

بحث وزير المالية نايف الحجرف امس الثلاثاء في مكتبه مع وزير خارجية جمهورية الدومينيكان ميغيل فارغاس والوفد المرافق له أوجه التعاون المشترك.

وأوضحت الوزارة في بيان صحفي أنه تم خلال اللقاء استعراض عدد من المواضيع في إطار الاهتمام المتبادل بترسيخ وتقوية العلاقات الاقتصادية والتجارية الثنائية بين دولة الكويت وجمهورية الدومينيكان. وذكرت أن هذا اللقاء جاء خلال الزيارة الرسمية التي يقوم بها وزير الخارجية لجمهورية الدومينيكان إلى دولة الكويت لبحث أوجه التعاون المختلفة بين البلدين.

«الخليج» يمنح موظفيه المشاركين في برنامج «أجيال 4» الخبرة المصرفية الدولية



صورة جماعية لخريجين أجيال مع جنه المطر

في إطار برنامج بنك الخليج لتطوير الخريجين “أجيال” في نسخته الرابعة، حصل أفضل خمسة من الموظفين المتفوقين المشاركين في البرنامج التدريبي الذي مدته ستة أشهر على فرصة السفر إلى فرانكفورت، لخوض دورة تدريبية مكثفة في إعداد النماذج المالية في مدرسة فرانكفورت المالية والإدارية بالمانيا. تعد مدرسة فرانكفورت المالية والإدارية، من أفضل 50 مدرسة شهيرة عالمياً في إدارة الأعمال. وتركز على تقديم الدورات التدريبية ذات المستوى الرفيع في الأعمال التجارية والأبحاث، وقد كُرت على مر الأعوام أكثر من مئة ألف طالب من جميع برامجه.

وخلال تجربتهم الدولية، أتاحت الفرصة للموظفين المشاركين في برنامج “أجيال4” التفاعل مع الزملاء في مجال الصناعة المالية العالمية من خلال حضور دورة تدريبية بعنوان “القيادة المؤثرة”. تعرف خلالها المشاركين على أهم التحديات والمخاطر التي يواجهها المشهد المصرفي، إلى جانب عرض أفضل الممارسات حول كيفية التغلب على العقبات من خلال دمج التدريب والتعليم أثناء العمل.

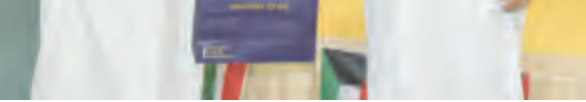
وعلى مدى السنوات الأربع الماضية، تخرج من برنامج “أجيال” لتطوير

«بويان» شارك في اجتماعات البنك والصندوق الدوليين في بالي بوفد رفيع المستوى

الفهد ومساعد المدير العام لمجموعة إدارة الشركات محمد الجاسر. وتضمن برنامج الوفد حضور العديد من اللقاءات والمناسبات التي نظمتها الوفود الخليجية والعربية المشاركة إلى جانب حضور مائدة العشاء التي اقامها وزير المالية الدكتور نايف الحجرف على شرف الوفود الكويتية المشاركة.

الفعاليات الإقليمية والدولية التي تجذب حضوراً مميزاً من المسؤولين وقادة السياسة والاقتصاد في المنطقة والعالم في سبيل بحث سبل التعاون المشترك والإطلاع على خبرات أكثر.

وضم وفد بويان كلا من مدير عام مجموعة الرقابة المالية محمد ابراهيم اسماعيل وامين سر مجلس الإدارة احمد



محمد النفيسي مكرما الخياط

2030. وأوضح الخياط ان مشروع الدبذة سوف يستخدم اكثر من 6 ملايين لوح شمسي. وقال ان معهد الابحاث قام بدراسة المناخ داخل الكويت على مدار العام واثبتت تلك الابحاث جدوى اقامة مثل هذه المشاريع الكبرى من حيث الجدوى الاقتصادية ، مشيرا الى ان ان الامكان في الكويت التي تم تنفيذ تلك المشاريع عليها.

ان المرحلة الاولى من مجمع “الشقايا” تنتج 70 ميغا وات وتضمن 3 انواع من التكنولوجيا الاولى طاقة الرياح والثانية طاقة التركيز الحراري والثالثة الطاقة الكهروضوئية. وبين ان هناك خطة يجريها معد الابحاث للمرحلة الثالثة لمجمع “الشقايا” والتي يتم من خلالها اختيار انواع التكنولوجيا داخل المجمع ويتم العمل معها مع وزارة الكهرباء والماء ، متوقعا ان يتم الانتهاء من هذه المرحلة عام

قال مساعد الابحاث في معهد الكويت للأبحاث العلمية المهندس محمد الخياط ان مشروع “الدبذة” للطاقة الشمسية تبلغ تكلفته 1.5 مليار دولار ، حيث يقع على مساحة 23 كيلو متر مربع ويحتوي على 5 وحدات خلية كهروضوئية بما تعادل 1500 ميغا وات ، مبيانا ان الوحدة تنتج 630 ألف ميغا وات في الساعة سنويا وهو ما يعادل استهلاك 8070 منزل ، وهو ما يوفر نحو 567 ألف طن من انبعاثات ثاني اكسيد الكربون . وأوضح الخياط خلال ندوة نظمها وزارة “النفط” أمس حول مشروع “الدبذة” لثانوية “الواحة” ببنين بالتعاون مع معهد الكويت للأبحاث العلمية ان المرحلة الثانية داخل مجمع “الشقايا” لتوليد الطاقة الكهربائية من المصدر المتجددة وهو يتبع شركة البترول الوطنية الكويتية. وبين المشروع ان المشروع تم طرحه رسميا من قبل القطاع النفطي وهو في انتظار تقديم الشراكات العروض على تنفيذ. وكشف الخياط ان معهد الكويت للأبحاث العلمية ينوي تنفيذ مرحلة ثالثة داخل مجمع “الشقايا” وسيتم تنفيذها من قبل القطاع الخاص ، موضحا

من قبل وكالة فيتش للتصنيف الائتماني

تثبيت تصنيف «التجاري» على المرتبة (A+) مع نظرة مستقبلية مستقرة

للقروض غير المنتظمة مطمئنة جداً نظراً للإجراءات الحصفية المتخذة من قبل بنك الكويت المركزي في هذا الشأن والتي تتطلب تكوين مخصصات عامة احترازية. وترى فيتش ضرورة تكوين تلك المخصصات في ضوء التركيز الائتماني المحفوظ للبنك على المستوى القطامي وعلى مستوى العميل الواحد نتيجة محدودية النشاط الاقتصادي في الكويت. وسوف تظل تلك التركزات الائتمانية تمثل أحد القيود المرتبطة بجودة ونوعية الأصول. وبينت الوكالة أن النسب الرأسمالية للبنك تظل في وضعية مريحة متجاوزة معدل النسب السائدة بين البنوك الكويتية والبالغة 15% ونسبة تغطية المصاريف الثابتة مقدارها 19.8% كما بنهاية النصف الأول من عام 2018. وفي نفس السياق يستمر البنك في إدارة السيولة بشكل جيد وتظل مخاطر السيولة لدى البنك دوماً تحت السيطرة. وأثنت التقرير الصادر عن الوكالة على معدلات الربحية بالبنك والتي أصبحت في وضع تنافسي جيد مع معدلات الربحية المحققة من قبل نظرائه من البنوك الأخرى (بلغت نسبة الربح التشغيلي /نسبة الأصول المرجحة بأوزان المخاطر 1.7% في عام 2017). كما يشهد صافي هوامش الفائدة ارتفاعاً، حيث اظهر البنك كفاءة جيدة بالنسبة للتكاليف (بلغت نسبة التكاليف إلى الإيرادات 30% خلال النصف الأول من عام 2018 وهي تقل عن النسب المسجلة لدى نظرائه من البنوك الأخرى) وكذلك قدرة البنك على تخفيض مخصصات البينك والتي أصبحت في وضع تنافسي جيد مع معدلات الربحية المحققة من قبل نظرائه من البنوك الأخرى). إن المستوى الجيد للإيرادات من غير الفوائد (تمثل الرسوم والعولات 25% من الإيرادات التشغيلية وهي أعلى من النسب المدققة من قبل البنوك الأخرى) يساهم في تدعيم وتعزيز الربحية لتصبح مستقرة.

أعلن البنك التجاري الكويتي أن وكالة فيتش رينتجر قد قامت بتثبيت تصنيف الجدارة الائتمانية طويل الأجل (تصنيف تعثر الائتمان على المدى الطويل) IDR للبنك التجاري الكويتي على المرتبة A+ بنظرة مستقبلية مستقرة. كما قامت الوكالة بتثبيت تصنيف “القابلية للنمو والاستدامة” Viability Rating “ للبنك التجاري على المرتبة “bb”.

وقال البنك أن الوكالة أشارت إلى تمتعه بتواجد مناسب داخل الكويت في سوق الخدمات المصرفية للشركات في سوق العلامة التجارية المرموقة للبنك وشبكة فروع ه وهو ما يعمل على تعزيز إمكاناته وقدرته على تقديم منتجاته وخدماته المصرفية لعملائه في جميع مناطق الكويت مشيدة بنموذج أنشطة أعمال البنك القائم على التواجد والتركز المحلي. وقد أشار تقرير الوكالة أن البنك يقود إدارته فريق يتسم بالكفاءة والخبرة العالية في مجال الخدمات المصرفية المقدمة للأفراد في الكويت وكذلك الخدمات المقدمة للشركات ومبينة في هذا الصدد أن البنك يضمن قدماً نحو تحقيق وتنفيذ أهدافه ضمن خطته الاستراتيجية التي تتسم بالدقة والوضوح. وفي سياق متصل تناولت الوكالة نسبة القروض غير المنتظمة والنسب الرأسمالية المتميزة الأخرى التي يتمتع بها البنك التجاري، حيث أشارت الوكالة أن نسبة القروض غير المنتظمة في البنك واصلت التحسن لتبلغ نسبتيها 0.5% وهي بذلك تقل عن النسب المسجلة لدى نظرائه من البنوك الأخرى. وبين التقرير الصادر عن الوكالة أن البنك يخالف نظرائه من البنوك الكويتية الأخرى إذ يقوم بشطب القروض غير المنتظمة بعد وقت قصير من تصنيفها كقروض غير منتظمة، وبيادر البنك إلى اتخاذ إجراءات استرداد هذه القروض. وتظل نسبة التغطية بالمخصصات